

الآلية الدولية المحايدة والمستقلة - سوريا



تحت الضوء: المفقودون

رسالة من رئيسة الآلية



لعل ما استرعى انتباه كثيرين منكم كناشطين مع المجتمع المدني السوري، أن الفعاليات التي أقيمت العام الماضي بشأن المسألة، على غرار الاجتماعات والندوات عبر الإنترنت والمؤتمرات الدولية قد تكررت فيها قضية جوهريّة تتمثل في الدعوة إلى استجابة دولية لمسألة المفقودين.

ومؤخرًا، سلط اليوم الدولي لضحايا الاختفاء القسري الضوء على الأثر المدمر لهذا الاختفاء على العديد من العائلات والمجتمعات السورية، علمًا بأن عدد المفقودين منذ بداية الصراع في سوريا يقدر بأكثر من 100,000 رغم تعذر التحقق من دقة الحصيلة.

وقد أسهمت في ارتفاع هذا العدد، الجرائم الخطيرة بموجب القانون الدولي التي ارتكبت في سوريا ومنها: الاختفاء القسري، والهجمات غير المشروعة، والجرائم المتعلقة بالاحتجاز والقتل.

أوردت التقارير أن هذه الجرائم كافة قد ارتكبتها أطراف النزاع المختلفة على نحو مُمنهج منذ عام 2011، وهو تكتيك قاسٍ متشابك يتسبب في وقوع ضحايا، هم هؤلاء الأشخاص الذين يختفون، وعائلاتهم التي يخلفونها من بعدهم.

وفي إحدى الفعاليات التي أقيمت مؤخرًا وضمت عائلات المفقودين، استمع ممثلو الآلية الدولية المحايدة المستقلة إلى أصوات ذوي المفقودين، مطالبين بشكل مباشر وصريح باتخاذ إجراء يكشف عن مصير أحبائهم. ويحدّثهم عن تجاربهم النابضة بالآلام والشكوك تبدّي الأثر النفسي والمادي والاجتماعي والقانوني والذي يضاعف من خسائرهم.

تخبرنا عائلات المفقودين في سوريا عن المعاناة الهائلة التي يكابدونها لعدم تمكنهم من العثور على أي معلومات حول حالة أحبائهم أو مكان وجودهم. وقد أفاد السوريون العائدون من بعد اختفاء بأن معرفتهم بمعاناة عائلاتهم أوغلت في إيلامهم فوق آلام التعذيب الجسدي والنفسي الذي تعرّضوا له أثناء الاحتجاز.

ما دور الآلية في هذا الصدد؟

تقع على عاتقنا مسؤولية ضمان أن القضايا التي تبنيها الآلية تُمثل بالقدر الكافي أثر جرائم الاختفاء على المفقودين وكيف أن هذا الأثر يمتد ليطال الناجين وعائلاتهم.

عندما توليت مهامى كرئيسة للآلية، تعهدت بالالتزام بالاستماع إلى احتياجات وأولويات الضحايا والناجين والنظر في كيفية احتوائها في عمل الآلية. يتجلى هذا في المقام الأول في تنفيذ ولايتنا للمساعدة في التحقيقات والمحاكمات على الجرائم الأساسية المرتكبة في سوريا.

دائمًا ما تُفضي الأعمال والملابس الكامنة وراء ارتكاب الجرائم ضد الإنسانية وجرائم الحرب والإبادة الجماعية إلى أعداد كبيرة من الضحايا المفقودين. وقد تكون هذه نتيجة مقصودة من قبل الجناة - كما هو الحال في حالات الاختفاء القسري - أو من أجل إخفاء جرائم، مثل الجرائم المرتبطة بالاحتجاز والقتل والهجمات غير المشروعة. كما يسهم في هذا أيضًا العدد المهول من ضحايا تلك الجرائم أو كنتيجة للأعمال العدائية. ويجدر القول هنا إن الآلية قطعًا تحقق في الجرائم الخطيرة بغض النظر عن انتماءات الجناة المشتبه بهم.

وكما هو الحال دائمًا، فإن مصدرنا الأساسي في كل هذه الجهود هو مستودع الآلية المركزي للمواد والأدلة؛ فنحن نبحث في حصيلتنا ونجري تحقيقات مستهدفة، ونحدد مواضع الثغرات لنعالجها، مما يتيح مزيدًا من التحليل للمواد

التي تم جمعها لدعم الملاحقات القضائية في مثل هذه الجرائم. وإن لم نكن مخلصين للقيام بالمقاضاة بأنفسنا، إلا أنه يمكننا المبادرة استباقياً بمشاركة ما نتوصل إليه من نتائج ومواد مع المدعين العامين والسلطات القضائية المختصة التي تعقد محاكمات قد تسهم في الكشف عن مصير المفقودين.

وثمة دور آخر تلعبه الآلية في - نطاق ولايتنا كذلك - ومن خلال الاسترشاد بتجاربنا في المحاكم والهيئات القضائية في النزاعات الأخرى؛ إذ لم تتم مشاركة المواد التي تحتوي على معلومات عن المفقودين إلا بعد مُضي سنوات على جمعها. لذا قررنا في الآلية منذ استهلال عملنا أننا سندمج مسألة البحث عن المفقودين في عملياتنا ونطور نُظُمًا للحصول على أكبر قدر من المعلومات التي يمكنها دعم أعمال المساءلة في أسرع وقت ممكن لا بعد سنوات.

وبينما لا تزال هذه الأطر قيد التطوير، يتقدم فريقى يخطى ثابتة نحو عملية نأمل أن تدعم عمل الآخرين الذين بدورهم قد يختصرون على الضحايا والناجين وعائلاتهم سنوات من المعاناة. لم يكن قرار بدء العمل في هذه المسألة فقط حتى تتمكن الآلية من الاستجابة للطلبات التي حتمًا ستوجه إليها لاحقًا، ولكن أيضًا لنتمكن من تحديد البيانات ذات الصلة ومشاركتها استباقياً مع الجهات المعنية لدعم عملهم، بعد الحصول على موافقة المصدر على هذه المشاركة.

ونظرًا لأهمية هذه القضية لدى الكثيرين فقد أردت لهذه النشرة أن تنقل صورة شاملة لعملنا المتواصل والجاري تطويره. سنواصل التشاور مع العائلات والضحايا والناجين والاستماع إليهم لإثراء استراتيجيتنا، وعند اكتمالها سنشارككم مزيدًا من التفاصيل. على أمل أن تسهم في إنارة طريق من تعنيه هذه المسألة بصورة شخصية، فضلًا عن ارتباطها بالمساءلة.

كاثرين مارشي-أوبيل

الحياة في أعقاب اختفاء الأحياء



صورة 1: تصويت مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة على القرار 2474 (2019)

تبنى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بتاريخ 11 يونيو/حزيران 2019 أول قرار له على الإطلاق بشأن الأشخاص المفقودين نتيجة النزاعات المسلحة.

تم التصويت على **القرار 2474 (2019)** بالإجماع بعد تصاعد أعداد المفقودين في جميع أنحاء العالم، ويرجع ذلك جزئياً إلى الأشخاص الذين اختفوا في سوريا.

وشدد القرار التاريخي على وجوب قيام أطراف النزاعات المسلحة بجمع وحماية وإدارة البيانات ذات الصلة بالمفقودين، والتقاط جثث المتوفين منهم وتحديد هويتهم، وإعادة الجثث إلى ذويهم حيثما أمكن، إلا أن هذه التدابير قلما تُتخذ، كما هو الحال في العديد من النزاعات السابقة. كما أنه من الصعب فرضها؛ لأنها تعتمد على امتثال الأطراف الفاعلة، وهي أطراف لا ترى مصلحة لها في تقديم تفاصيل قد تدينها.

تتعاطم التحديات في التعامل مع هذه القضايا الشائكة - بالإضافة إلى العديد من الأضرار والانتهاكات - بسبب حجم ونطاق النزوح والهجرة واللجوء السوري؛ حيث يعيق التشتت الجغرافي للسوريين داخل وخارج البلاد إمكانية تعقب خط سير بعض المفقودين بسبب مختلف الظروف التي أحاطت بمغادرتهم.

إن الأثر العميق الواقع على أسر المفقودين ليس مقتصرًا على الجانب النفسي، بل يتجاوزهُ إلى مناحٍ أخرى تجعلهم أكثر ضعفًا؛ فمثلاً إذا كان الشخص المفقود هو المعيل الرئيس فسيترتب على اختفائه معاناة الأسرة مادياً، كما قد يواجهون إشكاليات قانونية لإثبات الوصاية على الأطفال أو الحالة الزوجية أو حماية حقوق الميراث أو الملكية.

تلحق حالات الاختفاء القسري الخراب بالأسر وتمزق النسيج الاجتماعي لمجتمعات بأكملها. يتعمد الجناة التسبب في حالة من الحيرة والإبهام تشل حياة الأسر وتؤرجحهم بين الأمل واليأس. فهم لا يعرفون يقيناً ما إذا كان أحبائهم قد ماتوا، وإن كان الأمر كذلك فكيف تم التصرف في جثثهم، وينتهي بهم الأمر عاجزين عن الحداد على الوفاة وعاجزين عن التعايش مع الفقد.

[دون أتني: حالات الاختفاء القسري في سوريا](#)
[تقرير مواضيعي للجنة التحقيق](#)

تُعَرِّف الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري الضحية بـ"الشخص المختفي وأي فرد تعرّض للضرر كنتيجة مباشرة لحالة اختفاء قسري."

وفي السابق، أخذت المحاكم بعين الاعتبار أثر حالات الاختفاء على الأسر والأقارب عند إصدار أحكامها.

أصدرت هيئات حقوق الإنسان الدولية، ومنها محكمة البلدان الأمريكية لحقوق الإنسان واللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان على سبيل المثال في القضايا المتعلقة [بغواتيمالا](#)، [ويوليفيا](#)، [والمكسيك](#) و [السودان](#) تصريحات مفادها أن معاناة عائلات وأسرة وأقارب المختفين قد فاقمها استمرار الاختفاء وقصور المعلومات عن المختفين.



صورة 2: صورة مقدمة من منظمة عائلات من أجل الحرية

“ إن احتجاز شخص دون السماح له أو لها بالاتصال بعائلته أو عائلتها، ورفض إبلاغ الأسرة عما إذا كان الشخص محتجزًا وعن مكانه أو مكانها يمثل معاملة غير إنسانية للمحتجز وللأسرة المعنية.

[اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب](#)

ونسوق مثالاً آخر من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ حيث أدى القتل الجماعي للرجال والفتيان المسلمين البوسنيين ودفنهم في مقابر جماعية ونقلهم إلى مقابر جماعية نائية، أدى إلى بقاء مكان وجود آلاف الضحايا مجهولاً لسنوات عديدة. وهناك، قَدَّم المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة أدلة في قضايا سريريبيتسا حول تأثير ذلك على الناجين من النساء والأطفال، وكان منها سمة مميزة تُدعى "متلازمة سريريبيتسا" الناشئة عن حقيقة أن كثيرين كانوا يجهلون مصير أحبائهم. ساعدت هذه الأدلة المحكمة على فهم أثر تلك الجرائم على الأُسَر بصورته الشاملة، ما كان له دور هام في الإقرار بارتكاب الإبادة الجماعية في سريريبيتسا، وفي اتخاذ قرار بالحكم المناسب لإيقاعه على المدانين بهذه الجرائم.

التقاطع بين المساءلة والبحث عن المفقودين



ميشيل جارفيس
نائبة رئيسة الآلية

يزداد إدراك المجتمع الدولي يومًا تلو الآخر لمدى الحاجة إلى نهج يتسم بالتكامل والشمول للإنصاف المرتبط بالنزاع؛ بحيث نسهم جميعًا - نحن العاملون في مجال العدالة والمساءلة - في توسيع المجالات التي يلبي فيها القانون الجنائي الدولي احتياجات الضحايا والناجين.

وفي حين أن ولاية الآلية تركز بشكل قاطع على العدالة والمساءلة؛ فقد سعينا منذ بدايتنا لأن يصبَّ عملنا في صالح ما يتقاطع مع ذلك من مسائل الإنصاف، وهي مسائل تأتي في صلب اهتمام المجتمعات السورية المتضررة. وأحد الأمثلة على ذلك هو التقاطع بين أعمال المساءلة والبحث عن الأشخاص المفقودين.

تجربة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة:

إن عملنا في شأن الأشخاص المفقودين مستمد من الخبرات المكتسبة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة؛ حيث عملتُ فيها كمدّع عام لعدة سنوات. هناك، على مدى ما يربو على 20 عامًا جَمَعَ مكتب المدعي العام أكثر من تسعة ملايين صفحة من الأدلة لدعم محاكمات المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وبدا واضحًا أن هذا الأرشيف غير المسبوق يضم في طياته خيوطًا بالغة الأهمية يمكن أن تقود إلى معرفة مصائر الأشخاص المفقودين. ولاحقًا - في السنوات الأخيرة من المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة - أنشئت أطر عمل شاملة لتسهيل وصول الجهات المكلفة بالبحث عن المفقودين إلى حصيلة أدلة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة من أجل العثور على المعلومات ذات الصلة بالمفقودين.

ولكن الطريق لم يكن دومًا ممهّدًا؛ فالمستندات مثلًا لم تكن منظمة على نحو يمكن أن يساعد في البحث عن المفقودين، حتى بدا الأمر أشبه بمحاولة العثور على إبرة في كومة قش.

كذلك، وبناءً على تعاملي الدائم مع مجموعات الناجين من يوغوسلافيا السابقة - مثل أمهات سريريبيتسا - فقد كان علينا أن نتحرى عن كل أمر ممكن ضمن حدود عملنا في العدالة والمساءلة لأجل مساعدتهم. لا يمكن لأي شخص يلتقي مع الناجين من النزاع الذين ما زالوا يبحثون عن ذويهم إلا أن يفهم تمامًا لماذا يحتل البحث عن المفقودين الأولوية الملحة دائمًا.

من منظور المدعي العام، قد يكون الطريق الأسهل أحيانًا هو اقتصر التركيز على الجوانب القانونية الفنية من القضايا التي نبحثها. لكن من منظور إنساني، فقد رأيت أننا بحاجة أيضًا إلى التفكير بدرجة أكثر عمقًا وإبداعًا في كيفية المساعدة في العثور على المفقودين.

لقد حملتُ معي هذه القناعة عندما انضمت إلى الآلية كنايئة للرئيسة؛ فقد اتفقت أنا والرئيسة على أنه ينبغي علينا منذ البداية تحري كيفية الاستفادة من أي دليل نجمعه لدعم البحث عن المفقودين، مستنديين في ذلك إلى دورنا وولايتنا التي توجها نحو التالي:

- **إنشاء مستودع مركزي للمعلومات والأدلة على الجرائم في سوريا:** لقد جمعنا وسنواصل جمع كميات هائلة من الوثائق؛ وهذا يشمل الكم الهائل والمتنوع من الأدلة والمعلومات الرقمية المتعلقة بالأحداث في سوريا. كما نضيف الأدلة التي جمعتها الآلية كجزء من تحقيقاتها الخاصة المباشرة. لقد بات واضحاً أن المستودع المركزي قد يبلغ حجماً غير مسبوق وسيمثل مصدرًا قويًا وقيماً لدعم عملنا وعمل الآخرين، بما فيها تلك الجهات الفاعلة التي تبحث عن المفقودين.
- **التحقيق وتحليل الأدلة على الجرائم المرتكبة:** لقد أدت كثير من الجرائم التي نحقق فيها إلى اختفاء ضحايا. وإن لم يكن من اختصاص الآلية تحديد مكان هؤلاء المفقودين، إلا أن تحليل الجرائم التي ربما ارتكبت ضد الضحايا يتيح لنا إعادة بناء الأحداث، ما قد يساهم في الإجابة على السؤال الحتمي حول مكان وجودهم.
- **إعطاء الأولوية للعمل مع جمعيات الضحايا والناجين السوريين:** وبأني هذا عملاً بنهج الآلية الذي يركز على الضحية والناجي، كما أنه يتيح فرصة قيمة للاستماع مباشرة إلى صوت عائلات المفقودين حول تجاربهم وأولوياتهم ورؤيتهم. لقد حرصنا على سماع هذه الأصوات في منصة لوزان وكذلك في مشاركاتنا الدائمة في الفعاليات الخارجية المخصصة للضحايا والناجين السوريين.

بينما تركز ولاية الآلية بشكل قاطع على الأعمال التحضيرية لتيسير الملاحقات الجنائية، فإنها تقر كذلك بأن المساءلة الجنائية هي عنصر من عناصر النهج العريض للعدالة الانتقالية. وقد أظهرت التجارب السابقة بما لا يدع مجالاً للشك أن العمل الذي قامت به هيئات العدالة الجنائية، وبخاصة بناء حصيلة شاملة ومنظمة من الأدلة من شأنه تمهيد الطريق نحو تحقيق الأهداف الأخرى للعدالة الانتقالية، والتي تشمل البحث عن الأشخاص المفقودين وكذلك عمليات التدقيق والتعويض. تضع الآلية هذه الأهداف نصب عينيهما وهي تستهلّ عملها وتسعى - على وجه الخصوص - إلى دمج نهج لبناء حصيلة أدلة لتكون ذات فائدة كبرى لمثل هذه العمليات الأوسع نطاقاً، دون الحاجة إلى موارد إضافية كبيرة.

[تقدير الآلية إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة](#)

[28 فبراير/شباط 2018](#)

لم نشأ أن يكون مصير المعلومات القيمة التي نجمعها بشأن الأشخاص المفقودين هو البقاء داخل حدود مستودعنا المركزي لسنوات عديدة قد تمتد حتى نهاية عملنا، لذا التزمنا بدمج هذه القضية في صميم عملنا منذ البداية، وأبلغنا الجمعية العامة في تقريرنا الأول بعزمنا على ذلك، وأوضحنا أنها ركيزة أساسية لنهجنا الذي يركز على الضحية والناجي .

ثم جاء قرار مجلس الأمن غير المسبوق عام 2019 بشأن الأشخاص المفقودين، والذي دعا إلى التعاون على نطاق المنظومة من قبل جميع الجهات الفاعلة في الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة، وقد أكد على ما قدّرنه بأن دور الآلية في هذه المسألة ليس أمراً متاحاً فحسب، بل هو أمر إلزامي.

التعامل مع التحديات:

لكن الأمر لم يخلُ من التحديات؛ ففي المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة ونظرًا لكم الهائل من المعلومات التي تم جمعها فقد كان التأخر في العثور على المعلومات ذات الصلة هو تحدٍ يواجهها.

وقد حدّدنا في الآلية الخطوات الرئيسة للتصدي لهذه التحديات:

- التواصل مع الجهات الفاعلة المكلفة بالبحث عن المفقودين لمعرفة نوع المعلومات والأدلة التي يحتاجونها لتساعدهم في تحقيق مسعايم.
- **إنشاء أطر عمل تمكننا من أن نشارك الجهات الفاعلة المكلفة بالبحث عن المفقودين بما لدينا من معلومات وأدلة أو من نتاج عملنا التحليلي.**
- التواصل مع الجهات الفاعلة في مجال البحث عن المفقودين الذين لديهم خبرة في التعامل مع الجهات الفاعلة في مجال المساءلة لمساعدتنا في تحديد فئات الأدلة ذات الصلة. وكذلك حتى نتبصر أكثر حول أفضل تقنيات التخزين والفهرسة التي تزيد من فعالية عملية البحث، ما يساهم في الإسراع في العثور على تلك "الإبرة في كومة القش".

- إنشاء أنظمة إدارة المعلومات والعمليات التحليلية التي من شأنها **تسهيل استخراج المعلومات** التي يحتاجها المكلفون بالبحث عن المفقودين.

هذه هي التوجهات التي نسلها تنفيذًا لالتزامنا بالمساعدة في البحث عن المفقودين، ومن ذلك: تفاصيل مذكرات التفاهم التي عقدناها لتسهيل مشاركة المعلومات - مع مراعاة معايير الخصوصية والسرية - والاستفادة من أحدث التقنيات لدينا لابتكار قدرات تحليلية إبداعية ومؤتمتة للمساعدة في البحث في حصيللة الأدلة. باختصار، يهدف كل ذلك إلى التمكّن من العثور على المعلومات ذات الصلة في مستودعنا المركزي، ومن ثم مشاركتها.

التقاطعات الرئيسية:

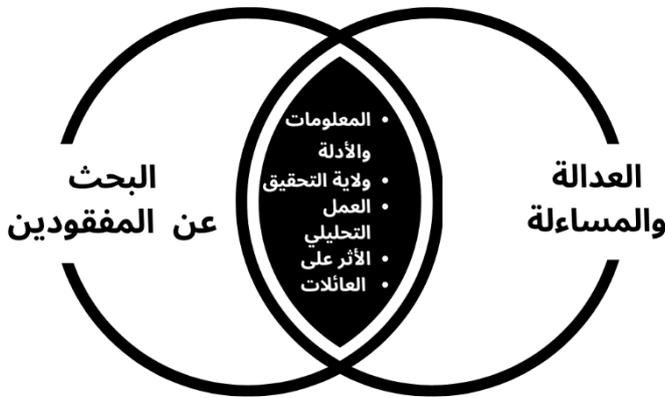
بالاستعانة بالتجربة السابقة، وبالشروط الذي قطعته الآلية حتى الآن، فإن ملامح الصورة التي نرسمها لنحدد فيها مواضع التقاطعات الرئيسية بين عملنا في العدالة والمساءلة وبين البحث عن المفقودين باتت أوضح من ذي قبل، وأبرز ما فيها:

- ستحتوي **المعلومات والأدلة** التي نجعلها من الآخرين دائمًا على أطراف خيوط.

- يمكن للآلية استخدام **ولايتها في التحقيق** بما يسهم في البحث عن المفقودين؛ كأن نطرح على الشاهد الذي نجري معه المقابلة مزيدًا من الأسئلة التي يمكن أن تلقي الضوء على مكان وجود الأشخاص المفقودين.

- يمكن **للعمل التحليلي** الذي تضطلع به الآلية بشأن جرائم الاعتقال -مثلًا- أن يقدم معلومات عن تنقلات المعتقلين، وربما يكشف عن دلائل تقود إلى تواجد مفقودين في مراكز الاعتقال.

- نسلط الضوء في بنائنا لملفات القضايا على **أثر جرائم الاختفاء** على عائلات المفقودين، وذلك حتى نبرز طبيعة الجريمة وجسامتها بصورة كاملة ودقيقة.



صورة 2: التقاطعات الرئيسية في عمل الآلية الدولية المحايدة المستقلة - سوريا
الداعمة لمسألة البحث عن المفقودين

ومستقبلًا - مع تواصل وتطور عمل الآلية - يتوقع أن نستكشف المزيد من التقاطعات.

حدود ولاية الآلية:

ومع كل ذلك، يجب أن تتحلّى بالواقعية بشأن المحدّات وأن ننقل ذلك بوضوح إلى العائلات والمجتمعات المتضررة؛ فالآلية **ليست** مكلفة بالبحث عن المفقودين.

وليس لدى الآلية الموارد اللازمة لإجراء تحقيقات مخصصة لمعرفة مصير آلاف الأشخاص الذين ما زالوا مفقودين في سوريا.

ستتأثّر مساهمتنا الأساسية من الجهود الاستراتيجية لتوجيه ما لدى الآلية من معلومات وأدلة وتحليلات ذات صلة واستنتاجات قائمة على الحقائق إلى عمل الجهات الأخرى المكلفة بالبحث عن المفقودين. وإن كانت هذه مساهمة ذات قيمة، إلا أنها لا تلغي الحاجة إلى آلية فعالة ذات موارد جيدة للتركيز بشكل خاص على قضية الأشخاص المفقودين جراء الصراع الدائر في سوريا.

نموذج للتقاطعات المستقبلية:

دم استراتيجية الآلية الخاصة بالأشخاص المفقودين نموذجًا لتقاطع العدالة والمساءلة مع البحث عن المفقودين، ليس ذلك وحسب، بل أيضًا كيفية مقارنة التقاطع بين أعمال العدالة والمساءلة مع إجراءات الإنصاف الأخرى، مثل **الاسترداد والتعويض وحتى إجراءات الحقيقة والمصالحة**. وبالنظر إلى محدودية موارد الآلية، فإننا لا نستطيع تطوير استراتيجيات لكل هذه البدائل في ذات الوقت. نحن على قناعة تامة بأن مسألة المفقودين تفوق في أهميتها أي مسألة أخرى وجديرة بأن تصدر الأولويات.

نأمل أن يكون هذا المجال الجديد الذي نصيغه ذا فائدة للسوريين، وأن يكون أيضًا ذا نفع لاستراتيجيات الأخرى مستقبلًا بما يساعد المجتمع الدولي على التعامل مع سبل الإنصاف المتصل بالنزاع بطريقة أكثر شمولًا وتنسيقًا.

دعم الآلية للجهود الجارية في اتجاه العدالة

تتلقى الآلية عددًا متزايدًا من الطلبات من الهيئات القضائية الوطنية المختصة لمساعدتها في تحقيقاتها وملاحقاتها القضائية المتعلقة بالجرائم المرتكبة في الجمهورية العربية السورية منذ مارس / آذار 2011. وقد ساعدت الآلية حتى الآن **30 تحقيقًا مختلفًا** أجريت على المستوى المحلي، من خلال توفير الأدلة الداعمة والمعلومات ذات الصلة، وإقامة الاتصالات بين السلطات القضائية والشهود، وتقديم النتائج التحليلية في حالتين. وتتعلق بعض هذه التحقيقات بقضايا المشتبه به فيها رهن الاعتقال أو بقضايا أفضت إلى **إجراءات المحاكمة**. كما عملت الآلية كهمزة وصل بين منظمات المجتمع المدني والسلطات القضائية الوطنية لدعم تحقيقات منفصلة. وهي تعمل الآن بشكل وثيق مع المحققين والمدعين العامين وقضاة التحقيق لدعم **14 تحقيقًا آخر، فضلًا عن تلقيها طلبات تتعلق بـ 19 دعوى أخرى**.

أحدث الأنشطة

- في فعالية أقيمت في تركيا، تحدثت رئيسة الآلية ومنسقة الجمع والتحصيل مع معتقلين سوريين سابقين حول التوثيق. الفعالية نظمتها "اليوم التالي"، وهي منظمة سورية غير حكومية.
- أجابت نائبة رئيسة الآلية على الأسئلة المطروحة واستمعت إلى الناجين والعائلات التي لها قريب اختفى قسرًا أو فقد، وذلك في فعالية نظمتها الحركة القانونية العالمية (LAW) ومنظمة ياسمين الحرية، وهي منظمة سورية غير حكومية.
- حضرت نائبة الرئيسة اجتماعًا للخبراء حول تعزيز المساءلة عن الجرائم المرتكبة ضد الأطفال، وذلك لإثراء استراتيجية الآلية في هذا الصدد.
- تستمر المشاورات بشأن كل بند من استراتيجياتنا، وتستمر الآلية في تواصلها المباشر مع أولئك الذين يتقاطع مسارهم مع المجالات ذات الأولوية، وخاصة من الضحايا والناجين ومجموعات العائلات.
- ستعقد الآلية سلسلة قصيرة من المشاورات عبر الإنترنت مع منظمات المجتمع المدني السوري بشأن استراتيجية النوع الاجتماعي المخطط لها. كما ستعقد فعالية أخرى لعرض تفاصيل الاستراتيجية، وقُبيل ذلك سنرسل التفاصيل لمن يرغب في الحضور.

آراؤكم

نرحب بآرائكم ونشجعكم على التعليق أو طرح أي سؤال يتعلق بعمل الآلية وولايتها. ومع مراعاة معايير السرية الواضحة لدينا، فإننا نهدف إلى تحقيق الشفافية في أنشطتنا حيثما أمكننا وحيثما نعتقد بأنها لن تؤثر على أهداف الآلية المتعلقة بالعدالة طويلة الأجل. عادة ما نختار المواضيع التي تتناولها النشرة استجابة للأسئلة والتعليقات التي نلقاها من المجتمع المدني السوري، ونعمل على توسيع قاعدة تواصلنا - خاصة في ضوء قيود جائحة Covid-19 التي تحدّ من اللقاءات الشخصية - لإتاحة المزيد من المناقشات والحوار المتبادل. بانتظار أفكاركم وآرائكم.



السلطات القضائية المختصة: تحدد السلطات القضائية التي تشارك الآلية المعلومات معها، ألا وهي تلك التي تحترم القوانين والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، ولا تطبق عقوبة الإعدام على الجرائم قيد النظر.

إطار التعاون: هو الأساس لوضع شروط التعاون بين الآلية والجهات الخارجية، ويحدد ويعكس المعايير الواضحة لعلاقة عمل منظمة ودائمة.

الاختفاء القسري: كالاقتال أو الاحتجاز أو الاختطاف، متبوعاً برفض الخاطفين الاعتراف بوقوعه. وبالتالي، يختفي مصير المفقودين أو مكان وجودهم عن العائلة والأصدقاء، مما يجعل المعتقل خارج مجال حماية القانون.

المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة / ICTY: محكمة القانون التابعة للأمم المتحدة للنظر في جرائم الحرب التي ارتكبت خلال النزاعات في البلقان في التسعينيات من القرن الماضي. استمرت ولايتها من 1993-2017، وساهمت في تغيير مشهد القانون الدولي الإنساني، ووفرت للضحايا فرصة للتعبير عما شهدوه وعاشوه. وقد حاسبت العديد من المشتبه في مسؤوليتهم عن الفظائع التي ارتكبت خلال النزاع

طلب المساعدة / RFA: يقدم المدعون العامون والمحققون من مختلف السلطات القضائية ووحدات جرائم الحرب طلباتٍ إلى الآلية للحصول على المساعدة لدعم التحقيقات. (للمزيد من التفاصيل حول عملية طلب المساعدة راجع العدد 3 من النشرة الصادر في شهر يونيو الماضي).